الأمم المتحدة S/PV.7068

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٦٨**

الاثنين، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ليو جياي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتيشوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	أستراليا	السيد بلس
	باكستان	السيد صاحبزادة أحمد خان
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ-هيون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد مايس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الأول المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2013/654)

التقرير الأول المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣) (S/2013/661)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1358009 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتُحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الأول المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2013/654)

التقرير الأول المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٢١١٠ (٢٠١٣) (S/2013/661)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/661، التي تتضمن التقرير الأول للأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣) والوثيقة S/2013/654، التي تتضمن التقرير الأول للأمين العام عملا بالفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣).

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض على المجلس اليوم تقريرين للأمين العام، الأول عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣) (S/2013/661) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وبشأن آخر التطورات الحاصلة في العراق، والثاني عملا بالفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2013/654).

وشعب العراق، إذ يسعى إلى بناء دولة ديمقراطية، على أساس سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، فإنه مافتئ يواجه تحديات خطيرة. والحالة الأمنية هي أكثر تلك التحديات إلحاحاً، فهي متدهورة حالياً، والجمود السياسي يزيد الأمر سوءاً. ويستفيد من ذلك الموقف الإرهابيون والمجموعات المسلحة التي تستهدف المدنيين بغية إثارة الأحقاد الطائفية وتقويض الحكومة والسلطات المنتخبة في ذلك البلد. والنزاع المستمر في سوريا قد أضاف بعداً إقليمياً للتوترات الطائفية، ويمكن مجموعات مثل القاعدة من إقامة روابط مع الفصائل المشابهة عبر الحدود.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، لا يمكن النظر إلى التحديات التي يواجهها العراق بمعزل عن المخاطر الأكبر التي تواجهها المنطقة. وتسوية الأزمة السورية من خلال مشروع وطني جامع واعتماد استراتيجية إقليمية للتصدي لجميع أشكال التطرف الديني أو الطائفي أمر حيوي الأهمية لتحقيق الاستقرار في العراق. ومن شأن ذلك أن يهيئ بيئة ممكنة يمكن للطوائف العرقية والدينية في البلد أن تحقق من خلالها توازناً بدون أي مؤثر خارجي لا ضرورة له. وتقع المسؤولية على عاتق الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، ولهما دور مهم في مواجهة التحديات الإقليمية.

وأنا أعتبر التطورات الأخيرة المعلن عنها خلال اليومين الأخيرين بشأن عقد مؤتمر ”جنيف -٢“ والاتفاق المؤقت مع إيران خطوات أولى إيجابية سيكون لها أثر إيجابي على المنطقة برمتها.

وبالرغم من العنف، فإن العراقيين مازال يحدوهم الأمل في إقامة دولة مسالمة وشاملة للجميع وديمقراطية. وقد أبدى

شعب العراق قدرة على التحمل لا مثيل لها والتزاماً قوياً ببناء مستقبل مشترك معاً. وللأمم المتحدة دورها المهم في دعم تطلعاته.

ومنذ وصولي، أجريت مناقشات مع القادة السياسيين والمدنيين في بغداد والنجف وإربيل والأنبار وكركوك. وأعرب كل المحاورين عن دعمهم للأمم المتحدة كشريك محايد وموثوق به يمكنه أن يتواصل مع جميع الأطراف. وجميعهم أعربوا عن عميق قلقلهم إزاء تصاعد العنف. وكلهم تحدثوا عن ضرورة ضمان عدم تهميش أي مكون من مكونات المجتمع العراقي. وأخيراً، فقد تشاطروا جميعاً القلق المتزايد من أن تؤجج المؤثرات الخارجية، بما في ذلك الحالة في سوريا والتوترات الإقليمية ككل، التهديد الإرهابي للعراق. وكانت تلك هي الرسائل التي طلب مني القادة السياسيين والمدنيين والدينيين إبلاغها لمجلس الأمن.

وما فتئ الإرهاب يمثل تهديداً كبيراً للعراق. والمجموعات المسلحة تسعى إلى إثارة حلقة مفرغة من العنف الذي يذكرنا بالأيام المظلمة للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨. وعلى غير رغبة عامة العراقيين، تحاول تلك المجموعات فرض إرادتها في بعض أنحاء البلد. وهي تسعى لإيجاد فراغ سياسي من خلال اغتيال القادة السياسيين في محافظات مثل نينوى والأنبار وصلاح الدين. وتستهدف تلك المجموعات الحجاج الشيعة والمساجد السنية بغية إثارة النزاع الطائفي. ويريد الإرهابيون جعل بعض مناطق العراق مناطق تستعصي على الحكم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أطلب إلى مجلس الأمن أن يندد بأقوى العبارات الموجة الأخيرة من الهجمات الإرهابية. ورسالة المجلس هذه سوف تعتبر دعماً لشعب العراق في كفاحه العادل ضد الإرهاب. كما يقف المجتمع الدولي في وجه الجرائم ضد الإنسانية، علينا أن نتخذ موقفاً ضد جميع أشكال الاستهداف الواسع النطاق والمتعمد للمدنيين.

وقد علمتنا التجربة أن مكافحة الإرهاب بطريقة ناجعة تتطلب طائفة من التدخلات السياسية والتنموية تعزز التماسك الاجتماعي والمساءلة الديمقراطية وسيادة القانون. وأهم من ذلك، فإنها تقتضي أن يعمل القادة معاً لتخفيف حدة التوترات. وتحقيق الشمول يقتضي التطبيق الكامل للدستور، بما في ذلك مواده بشأن الفصل بين السلطات والفيدرالية واللامركزية.

ومؤخراً، استخدمت عناصر من هذا النهج المتعدد الأوجه في معالجة أولويتين سياسيتين رئيسيتين بنجاح. أولاً، وهو المهم، سن قانون جديد للانتخابات العامة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، سادت روح من التوافق وتم التوصل إلى توافق في الآراء. وأدعو جميع القادة السياسين في العراق إلى الاستفادة من هذا الزخم والمضي قدماً في إنفاذ قوانين المجلس الاتحادي وقوانين الأحزاب السياسية. والأمم المتحدة مستعدة لتقديم مشورتها الفنية في هذه العملية.

وأرحب بشدة باعتماد قانون الانتخابات الجديد وتحديد يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موعداً للانتخابات العامة القادمة. وفي تطور منفصل، أعلنت السلطات الإقليمية في كردستان أن الانتخابات المحلية في كردستان العراقية التي تأجلت مؤخراً ينبغي أن تعقد في نفس اليوم مع الانتخابات الوطنية.

ثانياً، في أيلول/سبتمبر، شارك كثير من القادة السياسيين والدينيين والعشائريين والمدنيين في مؤتمر للسلام الاجتماعي، حيث وقعوا على ميثاق شرف وطني والتزموا بالحفاظ على وحدة العراق وشعبه. وتعهدوا بتخفيف حدة التوترات وتلافي إصدار البيانات العامة التي قد تؤدي إلى الفرقة. والتزموا أيضاً بحوار شامل وعملية إصلاح تعرف بمبادرة السلام الاجتماعي. وحظيت هذه العملية بدعم بعثة الأمم المتحدة ورحب بها المجتمع الدولي ترحيباً حاراً.

ولا يزال قانون الانتخابات الوطني ومبادرة السلام الاجتماعي في مراحلهما الأولى والهشة. ويخشى انحرافهما عن مسارهما بفعل التوترات الجديدة التي يتوقع أن تظهر مع بدء الحملات الانتخابية. ولذلك، أدعو جميع القادة السياسيين والدينيين والمدنيين إلى الوفاء بالتزامهم بعقد الانتخابات البرلمانية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ والامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تأجل هذه العملية أو تقوضها. وأدعوهم أيضاً إلى ضمان تهيئة مناخ مؤات لتيسير الاستعدادات وإجراء الانتخابات بطريقة شفافة وسلمية وآمنة.

كما أدعو القادة السياسيين والمدنيين كافة إلى الانخراط في جهد صادق للنهوض بالتلاحم الوطني من خلال التمسك بمبادئ ميثاق الشرف الوطني والتعامل بشكل بناء مع مبادرة السلام الاجتماعي.

وأود أن أشير بإيجاز إلى عدد من القضايا التي مازالت عالقة بين حكومة العراق المركزية والحكومة الإقليمية في كردستان، بما في ذلك اقتسام الدخل ومخصصات الميزانية. وهناك حاجة ملحة لإحراز تقدم في الترتيبات الأمنية في المناطق المتنازع عليها. وهذا يشمل تحديد آليات تنسيق أكثر فعالية، حيث أدى غيابها إلى آثار سلبية كبيرة على الأمن في المناطق المتنازع عليها والتي يقيم فيها كثير من الأقليات العرقية. ومازال التركمان يعانون من الهجمات الإرهابية، وكذلك الشاباك واليزيديين والمسيحيين والأقليات الأخرى، كل في منطقته.

والمسائل العالقة حول المناطق المتنازع عليها، ومنها المادة ١٤٠ من الدستور، تحتاج إلى معالجة ملحة أيضاً. وحالة كركوك في مقدمة تلك المسائل، مثلما الحاجة إلى ترتيب اقتسام عادل للسلطة يكون مقبولاً لجميع الدوائر. وأدعو كل القادة إلى ضمان إجراء انتخابات مجلس المحافظة في كركوك في أقرب وقت ممكن.

والأمم المتحدة تقدر أن نحو ٩ ٠٠٠ من المدنيين وعناصر قوات الأمن العراقية قد قتلوا، وأصيب الآلاف خلال الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر. وأنضم للأمين العام وآخرين في التنديد بهذه الموجة من العنف الأخرق. وأود أن أحيي مرة أخرى الرجال والنساء الذين ضحوا بأرواحهم خدمة لوطنهم وبالأعداد التي لا حصر لها من الأرواح البريئة التي سقطت ضحية العنف.

وفي حين أن الرد العسكري ضروري، كما أشرت في وقت سابق، نحتاج إلى طائفة من الاستراتيجيات لتنفيذ ناجح للسياسات التي تكبح جماح النشاط الإرهابي. وهذه تشمل تصحيح الانتهاكات لحقوق الإنسان من خلال كفالة العدالة والتعويض المناسب للضحايا أو ذويهم، بغض النظر عن الوقت الذي ارتكبت فيه تلك الانتهاكات أو من مرتكبها. وكما ينص الدستور العراقي، لابد من الوصول المتساوي إلى العدالة. ولضمان احترام الأصول القانونية ومعايير المحاكمة العادلة، وافتراض براءة المتهم حتى تثبت إدانته، ثمة حاجة إلى بعض التعديلات التشريعية.

وعلى الحكومة أن تضمن أن وكالات إنفاذ القانون لديها القدرة والموارد الكافية لمنع أعمال الإرهاب، أن تجري تحقيقاتها في هذه الجرائم بطريقة سليمة تحترم مبادئ الديمقراطية، ومنها سيادة القانون وحقوق الإنسان. وبعثة الأمم المتحدة تعمل مع وزارة العدل من أجل تحسين أحوال السجون وإصلاح العدالة الجنائية. ويسرني إبلاغ المجلس أن الحكومة قد وافقت الآن من حيث المبدأ على السماح للبعثة بإجراء زيارات لمراكز الاعتقال التي تخضع لسلطة وزارة الداخلية. ونتطلع قدماً لتحديد بارامترات هذا التعاون بمزيد من الوضوح.

وقد نفذت الحكومة أيضاً بعض التدابير الإيجابية لمعالجة الفجوات القائمة في نظام العدالة، بما في ذلك إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات، دعيت البعثة مؤخراً لحضور

اجتماعاتها. ووفقاً لهذه اللجنة، التي يرأسها نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني، تبقى الحكومة ملتزمة بإخلاء سبيل من اعتقلوا بشكل غير سليم، وإعادة الأصول المصادرة وتعويض أسر ضحايا الإرهاب.

ويسرني أن أبلغ المجلس أنه في ١٤ تشرين الثاني، دعيت البعثة إلى الإشراف على تيسير اللجنة إطلاق سراح ٥٤ سيجناً، بينهم امرأتان. والبعثة تثني على هذه المبادرة، وتتطلع للمضي قدماً مع الحكومة بشأن هذه المسائل. وفي مقابل هذه الخلفية المشجعة، يؤسفني أنه في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت حكومة العراق بإعدام ١٢ شخصاً أدينوا بموجب قانو نمكافحة الإرهاب والقانون الجنائي، ليصل عدد من أعدموا هذا العام إلى ١٥٩ شخصاً.

أتوجه بالنداء مرة أخرى إلى الحكومة أن تعلن رسميا وقفا اختياريا لتنفيذ عقوبة الإعدام.

ويجب أن تكمّل السلطات المركزية وسلطات المحافظات في العراق كلا منهما الأخرى في التصدي للأولويات الإنمائية والاجتماعية الاقتصادية الأساسية. وقد اتخذت الحكومة خطوة أولى هامة بإصدار خطتها الإنمائية الوطنية الجديدة في أيلول/ سبتمبر. وتركز الخطة على العديد من التحديات الإنمائية الرئيسية: اعتماد العراق على الموارد الهيدروكربونية، عدم وجود دور استراتيجي للقطاع الخاص والنظام المصرفي، عدم التوازن في الإنفاق العام لصالح الإنفاق التشغيلي، وارتفاع معدلات البطالة، والفساد، علاوة على وصول الخدمات الأساسية إلى الفئات الأكثر ضعفا وفقرا. وتواصل الأمم المتحدة في العراق – على أساس تلك الخطة الإنمائية الوطنية – وضع إطار جديد للمساعدة الإنمائية بهدف مواءمة برامج الأمم المتحدة مع تلك الأولويات بصورة أكبر.

وأود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى العلاقات الإقليمية للعراق. إنني على يقين تام بأن بوسع العراق أن يضطلع بدور بارز على الصعيد الإقليمي. تحقيقا لتلك الغاية، فإن تطبيع علاقاته مع جميع البلدان المجاورة له أمر أساسي. ويمكن البناء على تلك العملية بصورة ناجحة استنادا إلى تجربته مع الكويت.

ويسرني أن أبلغ أنه وفي سياق الاعتراف بالمصالح المتبادلة بينهما، فقد اتخذ كل من العراق وتركيا خطوات هامة في الآونة الأخيرة لتحسين علاقاتهما الثنائية. وعلاوة على ذلك، فإن بوسع العراق أن يستفيد من عملية التحول الجاري حاليا في المنطقة، وأن يسعى إلى إقامة علاقات أوثق مع جيرانه في العديد من المجالات. ويجب أن يتمثل أحد المجالات الرئيسية للتعاون في احتواء التهديد الذي تمثّله الجماعات الإرهابية. وأود أيضا أن أنوّه إلى اعتزام رئيس الوزراء، نوري المالكي، استضافة مؤتمر دولي من أجل توحيد الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب ودرء التطرف.

ولا يزال الصراع السوري يسبب ضغطا متزايدا على قدرة جميع الجهات الفاعلة على الاستجابة الإنسانية. ذلك أن مجموع عدد المسجلين من اللاجئين السوريين في العراق يتجاوز الآن الـ ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. وأود أن أشكر حكومة وشعب العراق على مساعدة أولئك السوريين الفارين من العنف في بلدهم.

وتتجلى الآثار المترتبة عن الأزمة بوجه خاص في إقليم كردستان العراق، الذي يستوعب الآن نسبة تتجاوز الـ ٩٨ في المائة من اللاجئين. وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أنه في حين يقيم نحو ٤٠ في المائة من اللاجئين في المخيمات، فإن ما يزيد على ٦٠ في المائة منهم يقيمون في المجتمعات المحلية في محافظات أربيل ودهوك والسليمانية والأنبار. وفي الوقت الراهن هناك نحو ٨٠ ٠٠٠ من اللاجئين السوريين يقيمون في ١٤ منطقة من مناطق العبور

والمخيمات الدائمة. وأكبر تلك المخيمات مخيم دوميز الذي يستضيف نحو ٠٠٠ ٤٥ لاجئ سوري.

وأود أيضا أن أثني على حكومة كردستان الإقليمية على سخائها وحسن ضيافتها، وعلى العمل الممتاز الذي أدته في إنشاء مخيمات تفي باحتياجات اللاجئين، فضلا عن استعدادها للسماح للاجئين بالحصول على الخدمات التعليمية والعلاج في المرافق الطبية المتوفرة في المخيمات.

إن للأزمة الإنسانية آثارا سياسية وأمنية رئيسية يتعين التصدي لها عبر التنسيق مع السلطات المعنية. وعليه، أود أن أدعو جميع السلطات والجهات الفاعلة إلى الحفاظ على الحيز الإنساني المتاح، بالإضافة إلى إعادة فتح الحدود أمام الذين يسعون إلى اللجوء فرارا من الصراع المسلح والعنف العشوائي.

وأود أن أتناول الآن مسألة اللاجئين الذين كانوا يقيمون سابقا في مخيم أشرف الذي أغلق رسميا في ١١ أيلول/سبتمبر بعد أن نقل آخر ٤٢ لاجئا يقيمون فيه بأمان إلى مكان عبور مؤقت في مخيم الحرية. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق يساورها القلق بصورة خاصة إزاء أمن أولئك السكان بعد مهاجمة مسلحين مجهولي الهوية المخيم في ١ أيلول/سبتمبر. وقد خلّف ذلك الهجوم ٥٢ قتيلا، في حين لا يزال ٧ أشخاص في عداد المفقودين.

وقد أدانت بعثة الأمم المتحدة ذلك العمل الوحشي بأشد العبارات، وطلبنا مرارا إلى السلطات التحقيق في ذلك الحادث.

وأدعو حكومة العراق إلى كفالة توفير الترتيبات الأمنية والإنسانية لجميع السكان المتبقين في مخيم الحرية وفقا لمذكرة التفاهم. وقد أعيد توطين ما يقرب من ٣٠٠ من سكان المخيم خارج العراق، واستضافت ألبانيا وألمانيا العدد الأكبر منهم.

وما تزال إعادة توطين أولئك السكان في بلد ثالث تمثّل السبيل الوحيد لضمان سلامتهم وأمنهم. تحقيقا لتلك الغاية، أنشأت الأمم المتحدة صندوق استئمانيا يهدف إلى تيسير جهود إعادة توطين أولئك السكان لأسباب إنسانية. وأود أن أناشد جميع الدول الأعضاء توفير الفرص لإعادة توطين السكان المتبقين، بالإضافة إلى المساهمة في الصندوق.

وأود الآن أن أعرض التقرير الأول للأمين العام عن المسائل المتعلقة بالمفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك محفوظاتها الوطنية، عملا بأحكام القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣). وقد قرر المجلس – وفقا لذلك القرار، وبناء على الاتفاق المبرم بين العراق والكويت – إحالة تلك المسؤولية في إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، إلى بعثة الأمم المتحدة، وخصوصا إلى نائبي للشؤون السياسية، جيورجي بوستين، للإشراف على ذلك الملف.

وأود أن أضيف أيضا أن الانتقال إلى العمل في إطار الفصل السادس يمثّل دليلا واضحا على الثقة والاحترام المتبادلين بين البلدين الجارين. وقد أصبحت مهمة بعثة الأمم المتحدة أكثر سهولة بفضل عمق العلاقات العراقية الكويتية وسعة نطاق طابعها. وفي ذلك الصدد، فقد استؤنفت للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠ في شباط/فبراير الرحلات الجوية لشركتي الخطوط الجوية العراقية والكويتية بين بغداد والكويت.

وتبعا لتلك التطورات، يبحث البلدان سبل التعاون في مجالات الثقافة والشباب والتجارة والنقل، فضلا عن غيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك. ويحفز تعزيز الروابط بين البلدين على التفاؤل بإحراز تقدم في مسائل تعود إلى ٢٢ عاما وينبغي وضع حد لها. ولا يستحق الضحايا الذين فقدوا ذويهم أقل من ذلك.

ويقينا فإن المحفوظات الوطنية تكتسي أهمية بالغة في تاريخ الأمم. ويحق للكويت أن تعتبر المحفوظات الوطنية الأصلية جزء من هويتها وكنوزها وتاريخها. وقد أسفرت الجهود التي يبذلها العراق من أجل معالجة مسألة الممتلكات المفقودة واسترداد ما تؤول ملكيته إلى الكويت عن بعض النتائج على مر السنين. ومع ذلك، فإن من المخيب للآمال أن نلاحظ أنه لم يتوفر حتى الآن من الأدلة ما يعطي أصحاب المصلحة أملا في تحديد مكان المحفوظات الوطنية المفقودة.

والعراق نفسه ليس غريبا على الحزن على الأشخاص المفقودين. ذلك أن العديد من الأسر العراقية قد فقدت أحباء لها. وقد أبدت وزارة حقوق الإنسان العراقية إلى جانب الهيئات المعنية الأخرى التزامها بذلك البحث ذي الطابع الإنساني. ومن المؤسف أن تلك الجهود المضنية المبذولة قد فشلت في التوصل إلى نتائج ملموسة حتى الآن. وأود أن أؤكد لأسر المفقودين الكويتيين أن البعثة ستقوم بالدور المنوط بها، آخذة ذلك في الاعتبار.

ويسرني أيضا أن نائبي للشؤون السياسية قد حصل على دعم لدور بعثة الأمم المتحدة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين خلال الزيارة التي قام بها إلى الكويت في تشرين الأول/أكتوبر. ويحدوني الأمل في أن يساعد ذلك الزخم على أن تصبح بعثة الأمم المتحدة مراقبا في الآلية الثلاثية الأطراف.

وفيما يخص الحكومة العراقية، فمن الواضح أنها تنظر إلينا بوصفنا شريكا بنّاء في عزمها على الوفاء بمسؤوليتها. وقد وجهت إلينا الدعوة لاحقا للمشاركة في اللجان المشتركة بين الوزارات المعنية بالممتلكات والأشخاص المفقودين بصفة مراقب. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، حضر نائبي الاجتماع الأول للجان المشتركة بين الوزارات المعنية بالأشخاص المفقودين في العراق في مقر وزارة حقوق الإنسان. وأرحب باعتزام حكومة الكويت تعيين مسؤول رسمي مخصص للملف، على أن يكون مقره في بغداد. وتتطلع بعثة الأمم المتحدة إلى العمل معه عن كثب.

وأود أن أكرر التأكيد على أن مسألة الأشخاص المفقودين ما زالت تشكّل أولوية قصوى بالنسبة للبعثة. وعليه، نحث الأطراف على الاستفادة التامة من تعاون بعثة الأمم المتحدة مع الحكومة وطائفة من الجهات السياسية الفاعلة في العراق على نطاق واسع، الأمر الذي قد يساعدنا على الاضطلاع بتلك المهمة الإنسانية البالغة الأهمية، بالإضافة إلى الجهود المحمودة التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني للثقة التي منحني إياها الأمين العام ومجلس الأمن بشأن قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأتطلع إلى الوفاء بالولاية التي عهد بها المجلس إلى البعثة. أود أن أعرب عن عميق وخالص تقديري لحكومة وشعب العراق على ترحيبهما الحار والودي.

أود أن أسجل خالص الشكر إلى مجلس الأمن على دعمه المستمر لي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): اسمحوا لي في البداية، أن أهنئ جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أود أن أشيد بقيادتكم الحكيمة. ومن دواعي سروري أن أرحب بالسيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطته الأولى أمام مجلس الأمن. وأثني على البداية الجيدة وعمله ونشاطه الدؤوب في التواصل مع كافة شرائح المجتمع العراقي وممثليهم لتنفيذ ولاية البعثة. ونؤكد على دعم

العراق لجهود السيد ملادينوف والفريق العامل بمعيّته في بغداد ونيويورك لإنجاح أهداف ولاية البعثة للمساعدة في العراق.

كما أود أن أنتهز الفرصة لتقديم التهنئة باسم الحكومة العراقية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وألمانيا والاتحاد الأوروبي، على التوصل إلى اتفاق حول الملف النووي الإيراني، والذي سيؤدي حتما إلى التهدئة في المنطقة، ويعطي فرصة أكبر لتحقيق الاستقرار. آملين أن يصب هذا الاتفاق والأجواء الإيجابية التي ولدها في مصلحة الجهود المبذولة لحل النزاع السوري، وتقوية فرص نجاح مؤتمر جنيف ٢.

كذلك وفي هذا اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أقدم التهاني للشعب الفلسطيني على مرور عام على اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين كمراقب في المنظمة الدولية.

إن العراق يبذل أقصى الجهود لإشراك جميع شرائح المجتمع العراقي في العملية السياسية، والاستمرار بحل المشاكل المتبقية والعالقة في إطار المصالحة الوطنية، وبناء اقتصاد قوي يعتمد على القدرات البشرية الهائلة للشعب العراقي، ومستفيدا من الخيرات الطبيعية الموجودة في داخله.

وعلى الرغم من التحديات الأمنية، يستمر العراق على المسار الديمقراطي الذي رسمه لبناء دولة المؤسسات. فقد أقر البرلمان في الرابع من الشهر الحالي، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي الأخير، وتم تحديد يوم ٣٠ نيسان/أبريل من العام القادم ٢٠١٤ موعدا لإجراء الانتخابات العامة في العراق، التي ستكون المرة الرابع التي يختار بها الشعب العراقي ممثليه خلال فترة ١٠ سنوات. وتقوم حاليا المفوضية العليا للانتخابات بالتنسيق الفني ووضع الخطط اللازمة، بما في ذلك تحديث سجلات الناخبين لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد. وبهذا الصدد، لايسعنا إلا أن نتقدم بالشكر إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريقها العامل على دعمها للعملية الانتخابية، ونأمل استمرار البعثة في تقديم المشورة وتوفير المتطلبات اللازمة لتأمين نجاح الانتخابات النيابية القادمة.

في جلسة مجلس الأمن، في ٢٠١٣/٦/٢٧، أصدر مجلسكم الموقر، مجلس الأمن، القرار رقم ٢١٠٧ (٢٠١٣) بشأن الحالة بين العراق والكويت. وقد رحب العراق بهذا القرار، وثمن جهود أعضاء مجلس الأمن على إصدارهم القرار. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على استمرار التزام حكومة العراق بتنفيذ بنود القرار، ونخص هنا الفقرات المعنية بالبحث عن رفات المفقودين الكويتيين وإعادة الممتلكات الكويتية. ونود أن نشير إلى العلاقات الممتازة والمتطورة بين العراق ودولة الكويت والتعاون القائم في هذا المجال. واستمرار عمل اللجان الوزارية المشتركة التي من المقرر أن تعقد اجتماعها القادم في الشهر المقبل في دولة الكويت الشقيقة.

يتبع العراق اليوم سياسة الانفتاح ويتطلع إلى تطوير علاقاته مع المجتمع الدولي على أساس المصالح والمنافع المتبادلة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية. وعلى هذا الأساس، يتمتع العراق اليوم بعلاقات جيدة مع دول جواره كالأردن والكويت وإيران. ونشير إلى التطور الحاصل في العلاقات الثنائية مع الجارة تركيا، حيث بحث وزير الخارجية العراقي مع نظيره التركي في بغداد مؤخرا سبل تعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية. كما أن زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى واشنطن مؤخرا جاءت ضمن الزيارات المتبادلة للمسؤولين بين الولايات المتحدة والعراق واستمرار المباحثات من أجل تفعيل الاتفاقية الاستراتيجية الموقعة بين البلدين. وأدت هذه الزيارة إلى تعزيز التعاون الثنائي في مجال مكافحة الإرهاب وتحسين القدرات العسكرية الدفاعية للعراق.

إن لاستمرار النزاع وتواجد ما يقارب من ٠٠٠ ٣٥ مسلح أجنبي على الأراضي السورية من عشرات الدول، يقاتلون مع أطراف النزاع ويحولونه إلى صراع طائفي تتسع رقعته يوميا في المنطقة، الأثر الكبير في ازدياد وتيرة الأعمال الإرهابية في العراق. وأحد أسبابها الرئيسية هو نشاط الجماعات المسلحة الجهادية التكفيرية التابعة للقاعدة التي تتسلل عبر الحدود المشتركة الطويلة مع الجارة سوريا، والتي تتمتع بمساعدات مالية وتسليح من أفراد ومنظمات ودول منتهكة بذلك التزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لذلك، ندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ الإجراءات المناسبة، واعتبار هذه الأعمال الإرهابية التي تستهدف حياة المدنيين العراقيين من أطفال ونساء ورجال، في المدارس ودور العبادة والأماكن العامة، ترتقي إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية، وضرورة تقديم الجهات التي تساند الإرهابيين إلى العدالة ومنع إفلاتهم من العقاب، حيث أدت هذه العمليات الإرهابية إلى مقتل الآلاف من العراقيين الأبرياء.

خلال العامين الماضيين، أكدنا مرارا على خطورة استمرار النزاع السوري، وآثاره الوخيمة على الأمن والسلم في المنطقة والعالم، وعلى أهمية إيجاد حل سلمي سوري – سوري للنزاع. وللأسف توصل المجتمع الدولي إلى هذا الاقتناع بعد أكثر من سنتين من النزاع، ومقتل أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص سوري وتهجير الملايين من بيوتهم. حيث أن الحالة الإنسانية داخل سوريا وفي مخيمات اللاجئين السوريين في دول الجوار بحاجة ملحة إلى مساعدة أممية سريعة وعملية.

ويؤيد العراق البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص (S/PRST/2013/15). كما قامت الحكومة العراقية باستضافة وتقديم المساعدات الإنسانية إلى أكثر من ربع مليون لاجئ سوري في مناطق مختلفة من البلد. ويساند العراق الجهود الدولية في تسهيل وتوسيع وتسريع عملية الإغاثة الإنسانية للمدنيين السوريين، في الداخل والخارج، وتزويدهم بالأدوية وكافة المساعدات الإنسانية التي هم بأمس الحاجة لها.

وفي الجانب السياسي، فقد شارك العراق وبشكل فعال في أعمال مؤتمر جنيف ١ ودعم جهود الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي، في دوره لجمع الأطراف المتنازعة سوية على طاولة المفاوضات في مؤتمر جنيف ٢،المتوقع انعقاده بعد اتفاق جميع الأطراف على ذلك.

لا بد من حل سياسي شامل ومقبول في سوريا ينهي النزاع القائم المستمر. وعليه، يؤيد العراق انعقاد مؤتمر جنيف ٢، ولا بد من دعم كافة الجهود الخيرة التي تعمل بهذا الاتجاه، بما فيها جهود دول الجوار والولايات المتحدة وروسيا. ولابد أيضا من أن يصاحب الحل السياسي زخم إغاثة إنسانية كاملة يتعهد بها المجتمع الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية والفورية للشعب السوري بجميع مكوناته.

ختاما، سيدي الرئيس، نثمن جهود مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب. ونذكر الدول الأعضاء، وأقتبس هنا من قرار مجلس الأمن ١٩٨٩ (٢٠١١)

”أنه لا يمكن التغلب على الإرهاب إلا باتباع نهج يتسم بالمثابرة والشمول وينطوي على مشاركة جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وتعاونها بفعالية لمنع التهديدات الإرهابية وإضعافها وعزلها وشل قدرتها“ (القرار ١٩٨٩ (٢٠١١)، الفقرة السابعة من الديباجة)،

لذلك نطالب باتخاذ الإجراءات المناسبة لمساندة العراق على مكافحة هذه الآفة الدولية، وذلك بموجب بنود الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدتها الأمم

المتحدة عام ٢٠٠٦، والتصدي للأوضاع التي تفضي إلى انتشار الإرهاب في العراق والمنطقة بأجملها. ومن ضمنها، حث جميع الدول على التعاون بنشاط مع العراق لتقديم الجناة والمُنَظِّمين والمُمَوِّلين ورعاة هذه الأعمال الإرهابية المدانة. والتي ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية، إلى العدالة.

ولايسعنا إلا أن نكرر تقديرنا وشكرنا للسيد ملادينوف وفريقه على عملهما المتميز، مُتمنّيَن لهما النجاح في تنفيذ مهام بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وولايتها في العراق.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.